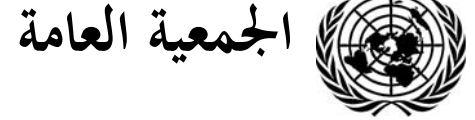


Distr.: Limited
29 August 2013
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والستون

البند ١٢١ (أ) من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات
الأخرى: التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

إريتريا* وأستراليا وبلجيكا والسويد: مشروع قرار

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية
والمنظمات الأخرى^(١)،

وإذ تشير إلى أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وإلى قراراتها ٢١٨/٥٥
المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٤٨/٥٦ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠١ و ٤٨/٥٧ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ و ٢١٣/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٩٦/٦١ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ٣١٠/٦٣ المؤرخ
١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ٢٧٤/٦٥ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١،

وإذ تشير أيضا إلى المبادئ المكرسة في الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي المعتمد
في لومي في عام ٢٠٠٠^(٢)،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية.

(١) A/67/280-S/2012/614.

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢١٥٨، الرقم ٣٧٧٣٣.



وإذ تشير كذلك إلى القرارات والإعلانات التي اعتمدها مؤتمر الاتحاد الأفريقي في جميع دوراته العادية والاستثنائية،

وإذ تشير إلى اعتماد إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي الوارد في الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي وقعه الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦^(٣) والذي يبرز ميادين التعاون الرئيسية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة،

وإذ ترحب، آخذة في اعتبارها دور الجمعية العامة، ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ المتعلق بالعلاقة المؤسسية مع الاتحاد الأفريقي^(٤) وبيانه المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ المتعلق بالعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، في صون السلام والأمن الدوليين^(٥) وبيانه المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ المتعلق بالسلام والأمن في أفريقيا^(٦) وقرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة بالموضوع،

وإذ تسلّم بالجهود المبذولة لتعزيز التنسيق والتعاون بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن، وخاصة الاجتماعات التشاورية السنوية المشتركة بين أعضاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن،

وإذ ترحب بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن، وتثني على الجهود المستمرة لدعم إطار العمل الهام هذا لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بشأن السلام والأمن بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي،

وإذ ترحب أيضا بالجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين الجهاز المعني بالسلام والأمن في الأمم المتحدة ومنظومة السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها والإنذار المبكر والوساطة وإدارة الأزمات وحفظ السلام وإصلاح قطاع الأمن وبناء السلام بعد انتهاء النزاع في أفريقيا، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع،

(٣) A/61/630، المرفق.

(٤) S/PRST/2004/44؛ انظر: قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

(٥) S/PRST/2007/7؛ انظر: قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

(٦) PRST/2009/3؛ انظر: قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

وإذ تنوه بمساهمة الاتحاد الأفريقي الكبيرة في منع الإرهاب ومكافحته، وإذ تلاحظ الدور المحوري للشراكة والتعاون على الصعيد الدولي بين الاتحاد الأفريقي وهيئات الأمم المتحدة المعنية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي،

وإذ تسلم بضرورة تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، باعتبارها أساسا لشراكة أكثر فعالية تجسد مبادئ الاحترام المتبادل لدى التصدي للمسائل التي تحظى باهتمام مشترك،

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين، لتقديم دعم فعال لبعثات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن من الميثاق، في مجال تمويل بدء هذه البعثات وتوفير المعدات واللوجستيات وبناء القدرات على المدى الطويل، على نحو ما ورد في قرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨)،

وإذ ترحب أيضا بقرار مجلس الأمن ٢٠٣٣ (٢٠١٢)، المتخذ في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، والذي كرر فيه المجلس تأكيد أهمية إقامة علاقة أكثر فعالية بينه وبين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مجالات منع نشوب النزاعات وتسويتها وإدارتها، والمساعدة الانتخابية، ومنع نشوب النزاعات على الصعيد الإقليمي،

وإذ تلاحظ أن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي قد اعتمدوا، في اجتماعهم بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية ببحث وحل النزاعات في أفريقيا، المعقودة في طرابلس في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، إعلان طرابلس بشأن القضاء على النزاعات في أفريقيا وإحلال السلام المستدام وخطة العمل^(٧)، وأعلنوا سنة ٢٠١٠ سنة السلام والأمن في أفريقيا تحت شعار "اجعلوا السلام حقيقة"، وإذ تشيد بالجهود التي يبذلها حاليا الاتحاد الأفريقي ومختلف الشركاء في هذا الصدد،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٨) المشار إليه في مختلف القرارات المتخذة في هذا الصدد منذ عام ٢٠٠٢^(٩)،

(٧) انظر S/2009/461.

(٨) انظر القرار ٢/٥٧.

(٩) القرارات ٧/٥٧ و ٢٣٣/٥٨ و ٢٥٤/٥٩ و ٢٢٢/٦٠ و ٢٢٩/٦١ و ١٧٩/٦٢ و ٢٦٧/٦٣ و ٢٥٨/٦٤ و ٢٨٤/٦٥ و ٢٨٦/٦٦.

وإذ تسلم بالحاجة الماسة لإدماج أفريقيا في صلب الاقتصاد العالمي وتعزيز الشراكة العالمية من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأفريقيا، وبخاصة القضاء على الفقر، وإذ ترحب في هذا الصدد بالإعلان السياسي المعتمد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بمناسبة انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن موضوع "احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل الوفاء بها"^(١٠)، وإذ تعيد تأكيد أهمية وضعه موضع التنفيذ ومسؤوليات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وفي الأمم المتحدة في هذا الصدد وأهمية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(١١)،

وإذ تسلم بما لشركات أفريقيا الاستراتيجية من أهمية متزايدة لتنمية القارة، وإذ تعرب عن تقديرها للدور النشط الذي تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تيسير هذه العلاقات دعما للاحتياجات الإنمائية لأفريقيا،

وإذ تؤكد ضرورة توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في أفريقيا،

وإذ تشدد على أهمية التنفيذ الفعال والمنسق والمتكامل لإعلان الأمم المتحدة للألفية^(١٢) وخطة الدوحة للتنمية^(١٣) وتوافق آراء مونتييري المنبثق من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(١٤) وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية^(١٥) وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(١٦) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١٧)،

(١٠) انظر القرار ١/٦٣.

(١١) A/57/304، المرفق.

(١٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(١٣) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(١٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٥) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(١٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٧) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تلاحظ أن مؤتمر الاتحاد الأفريقي اعتمد، في دورته العادية الخامسة عشرة التي عقدت في كمبالا في تموز/يوليه ٢٠١٠، الميثاق الأفريقي للنقل البحري، وأن الوزراء الأفارقة المسؤولين عن الشؤون البحرية اعتمدوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا ٢٠٥٠ باعتبارها صكين يمكن أن يساعد على تعزيز التجارة والتنمية على الصعيد الدولي،

وإذ تشدد على أهمية مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ الذي اعتمد فيه إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(١٨) والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥ ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة^(١٩)، وإذ تؤكد أهمية التزام جميع الدول الأعضاء بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين^(٢٠) وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٢١) على نحو تام وفعال،

وإذ تشير إلى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته^(٢٢) والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا^(٢٣) المعتمدين في مابوتو في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣،

وإذ تعيد الإعلان عن التزامها بزيادة فعالية المساعدة الإنمائية، بما في ذلك المبادئ الأساسية المتمثلة في تحمُّل المسؤولية محلياً، والتواؤم، والتنسيق، والإدارة المحققة للنائج، والمساءلة المتبادلة، وإذ تدعو إلى مواصلة الحوار من أجل زيادة فعالية المعونة، بما في ذلك قيام البلدان والمنظمات الملتزمة ببرنامج عمل أكرا^(٢٤) بتنفيذه على نحو تام،

وإذ تقر بإسهام مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن، وإذ تنوه

(١٨) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول؛ انظر أيضاً القرار ١٥٢/٦٣.

(١٩) القرار د١-٢٣/٢، المرفق، والقرار د١-٢٣/٣، المرفق.

(٢٠) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢٢) انظر Assembly/AU/Dec.27 (II)، متاحة في الموقع www.au.int.

(٢٣) انظر Assembly/AU/Dec.19 (II)، متاحة في الموقع www.au.int.

(٢٤) A/63/539، المرفق.

بالجهود المبذولة من أجل تعزيز المكتب بهدف النهوض بأدائه في ضوء اتساع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في هذين المجالين،

واقترعا منها بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سيسهم في النهوض بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي وإطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي^(٣)، وإذ تحيط علما في هذا الصدد بتقرير الأمين العام عن استعراض البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي^(٢٥)، وإذ تطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز قدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة على الاضطلاع بولايتها المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وفقا للإجراءات المتبعة في الأمم المتحدة؛

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام^(١)؛

٢ - **تشير** إلى أن مجلس الأمن مسؤول في المقام الأول عن صون السلام والأمن الدوليين، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تكتنف، حسب الاقتضاء، المساعدة التي تقدمها إلى الاتحاد الأفريقي في مجال تعزيز منظومة السلم والأمن الأفريقية، بما في ذلك القدرة المؤسسية والتنفيذية لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد، وفي مجال التنسيق مع الشركاء الدوليين الآخرين عند اللزوم؛

٣ - **تشدد** على ضرورة الاستمرار في تنفيذ التدابير القائمة لزيادة فعالية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وكفاءته، وتنوّه في هذا الصدد بأهمية دور مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، الذي يضم مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى الاتحاد الأفريقي، وبما يقدمه من دعم؛

٤ - **تشير** إلى قرار مجلس الأمن ٢٠٣٣ (٢٠١٢) وغيره من القرارات ذات الصلة التي دعا فيها المجلس إلى تعزيز التعاون والتواصل بين الأمم المتحدة والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، وشجّع التنسيق والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال الدعوة وحشد الدعم من المجتمع الدولي للبلدان الأفريقية ونحو أولويات مؤسستها القارية والإقليمية^(٢٦)؛

٥ - **تشير أيضا** إلى توقيع الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦^(٣) والجهود الجارية في

(٢٥) A/65/716-S/2011/54.

(٢٦) قرار الجمعية العامة ٢٨٧/٦٦.

هذا الصدد، وتلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام عن الاستعراض العشري لبرنامج بناء قدرات الاتحاد الأفريقي^(٢٥) وتشدد على أهمية الإسراع بتنفيذ البرنامج، وتحث جميع أصحاب المصلحة على دعم التنفيذ الكامل للبرنامج بجميع جوانبه، ولا سيما تفعيل مجالات التعاون الرئيسية، بما في ذلك القوة الاحتياطية الأفريقية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

٦ - تسلم بضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ بتمويل الأنشطة الإنمائية والإنسانية التي تقوم بها المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، عندما تضطلع بعمليات لحفظ السلام في إطار ولاية للأمم المتحدة واستدامة هذا التمويل وتوخي المرونة فيه، وتلاحظ تصميم مجلس الأمن على مواصلة ما يقوم به من عمل بشأن هذه المسألة وفقاً للمسؤوليات الموكلة إليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة؛

٧ - ترحب بتقرير الأمين العام لعام ٢٠١٠ عن دعم عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بإذن من الأمم المتحدة^(٢٧)، وبالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في هذا الصدد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠^(٢٨)، باعتباره خطوتين هامتين لزيادة تعزيز الشراكة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛

٨ - تلاحظ مع التقدير الجهود الجارية التي يبذلها الاتحاد الأفريقي للتصدي لمسألة حماية المدنيين في النزاع المسلح وفي سياق عمليات حفظ السلام، وتشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة دعمه لتلك الجهود؛

٩ - تشجع الجهود المتواصلة التي تبذلها فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن، بوصفها إطاراً هاماً لتعزيز الشراكة الاستراتيجية القائمة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن، وتتطلع إلى الاجتماع المقبل، المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛

١٠ - تؤكد الحاجة الملحة لأن توثق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التعاون بينهما ووضع برامج محددة ترمي إلى معالجة المشاكل المتعلقة بالألغام الأرضية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك

(٢٧) A/65/510-S/2010/514.

(٢٨) S/PRST/2010/21؛ انظر: قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١.

القرصنة البحرية والاتجار بالأشخاص والمخدرات، وتستهدف الأطفال المتأثرين بالتزاعات المسلحة، في إطار الإعلانات والقرارات التي اعتمدها المنظمتان في هذا الشأن؛

١١ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي تكثيف التعاون بينهم في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي عن طريق تنفيذ المعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما خطة العمل الأفريقية المعتمدة في الجزائر العاصمة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وتكثيف دعمهم لتشغيل المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب الذي افتتح في الجزائر العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛

١٢ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة تكثيف جهودها، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وبخاصة في مناطق النزاع، وفقا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المتخذة في هذا الصدد؛

١٣ - **تهيب أيضا** بمنظومة الأمم المتحدة مواصلة دعمها للاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء فيما تبذله من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتطلب إلى الأمين العام والمجتمع الدولي الوفاء بالالتزامات التي تعهدا بها في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في نيويورك في عام ٢٠٠٨ والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

١٤ - **تعرب عن بالغ قلقها** لأنه، إذ يتبقى أقل من ثلاث سنوات على بلوغ التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال معظم البلدان الأفريقية خارج مسار تحقيقها، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمم المتحدة الإسراع بتقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في جهودها الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشجع شركاء التنمية على ذلك؛

١٥ - **تحث** منظومة الأمم المتحدة على التنسيق عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وهيكلها المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(١١)، عن طريق آلية التنسيق الإقليمية، من أجل تعزيز تنسيق جميع البرامج والمشاريع الإنمائية التي تقوم بها جميع الجهات الإنمائية الدولية المعنية ورصدها وتقييمها بصفة عامة؛

١٦ - **تؤكد** ضرورة توثيق التعاون والتنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وفقا لاتفاق التعاون^(٢٩) ومذكرات التفاهم ذات الصلة الأخرى المبرمة بين

(٢٩) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٨٠، الرقم ١٠٤٤.

المنظمتين، وبخاصة في تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(١٢) والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١٧) وفيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛

١٧ - تحت منظومة الأمم المتحدة على دعم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، المعقود في أبوجا في تموز/يوليه ٢٠١٣ وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(٣٠)، بوسائل منها تقديم الهبات وتوفير الأدوية بأسعار معقولة، من أجل مكافحة هذه الأمراض أو الحد من انتشارها، بما في ذلك القضاء على انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل، وفق ما قرره مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة عشرة، المعقودة في كمبالا في تموز/يوليه ٢٠١٠؛

١٨ - تدعو منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز دعمها للبلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ^(١٦)، وإلى دعم الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لمواجهة تحديات التنمية في أفريقيا؛

١٩ - تهيب بالأمم المتحدة أن تتخذ تدابير استثنائية للتصدي لتحديات القضاء على الفقر عن طريق الوكالات والصناديق والبرامج، منوهة بأهمية تناول بناء القدرات الإنتاجية وتوفير فرص العمل، وانعدام الأمن الغذائي، والشراكات الزراعية لمكافحة الجوع، ومبادرات التعليم الأساسي للجميع، وبرامج المساواة بين الجنسين، وبرامج تحسين صحة الأم، والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه وعلاجه ورعاية المصابين به ومساندتهم، وبما يشمل، حسب الاقتضاء، إلغاء الديون، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، ونقل التكنولوجيا بشروط تحظى باتفاق متبادل؛

٢٠ - تحيط علماً بإنشاء أمانة مشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، يكون مقرها في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا والهدف منها تعزيز الاتساق والتعاون وتبادل المعلومات فيما بين الإدارات والشعب في المؤسسات الثلاث وإقامة صلات أقوى بينها دعماً لجدول أعمال التنمية في أفريقيا؛

(٣٠) القرار د/٢٦-٢، المرفق.

٢١ - تشجع تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مشيرة إلى إطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع وجهود لجنة بناء السلام لتعزيز الدعم الدولي للبلدان الأفريقية المدرجة في جدول أعمال اللجنة، وتعيد تأكيد ضرورة تعزيز التنسيق والتشاور بين اللجنة والاتحاد الأفريقي بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان الخارجة من النزاع؛

٢٢ - ترحب بإطلاق الاتحاد الأفريقي مبادرة التضامن الأفريقي لدعم إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع والتنمية في أفريقيا في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، في أديس أبابا، وتشدد على ضرورة تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على دعم تبادل الدروس المستفادة والخبرات بين البلدان الخارجة من النزاع والبلدان التي جرت فيها عمليات لبناء السلام في أفريقيا، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة والشركاء المعنيين دعم هذه المبادرة؛

٢٣ - تدعو الأمين العام إلى أن يطلب إلى جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية تكثيف جهودها من أجل دعم التعاون مع الاتحاد الأفريقي، بسبل منها تنفيذ بروتوكولات الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي^(٢١) ومعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية^(٢٢)، وتقديم المساعدة بالتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين لمواءمة برامج الاتحاد الأفريقي مع برامج الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية بهدف تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي؛

٢٤ - تشجع منظومة الأمم المتحدة على دعم جهود الاتحاد الأفريقي بفعالية عن طريق حث المجتمع الدولي على السعي إلى إتمام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح وفي الوقت المناسب، بما فيها المفاوضات الرامية إلى إحداث تحسينات كبيرة في مجالات من قبيل التدابير المتصلة بالتجارة، ومنها الوصول إلى الأسواق، من أجل تعزيز النمو المستدام في أفريقيا؛

٢٥ - ترحب بتجديد الدعوة إلى العمل على تنفيذ خطة عمل أفريقيا الملائمة للأطفال (٢٠١٣-٢٠١٧)، التي اعتمدت أثناء المنتدى الأفريقي الثالث المعني بالطفل المعقود في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في أديس أبابا، وتدعو منظومة الأمم المتحدة إلى مساعدة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه، بناء على طلبها، على الإسراع بتنفيذها؛

٢٦ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وضع استراتيجية متسقة وفعالة، بوسائل منها البرامج والأنشطة المشتركة، لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أفريقيا، في إطار تنفيذ المعاهدات والقرارات وخطط العمل الإقليمية والدولية التي اعتمدها المنظمتان؛

(٣١) A/46/651، المرفق.

٢٧ - **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة التعاون مع الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء في تنفيذ سياسات مناسبة من أجل نشر ثقافة الديمقراطية بوسائل منها التطبيق الفعال للميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، ومن أجل تعزيز الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز المؤسسات الديمقراطية؛

٢٨ - **تحث** منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تنفيذ قرارات الجمعية العامة ١٤٩/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١٤٩/٦٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المتعلقين بمساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا وعلى دعم البلدان الأفريقية بفعالية في جهودها الرامية إلى إدراج مشاكل اللاجئين في خطط التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتشير في هذا الصدد إلى خطة العمل المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عقد في عام ٢٠٠٩ بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا وإلى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم (اتفاقية كمبالا)، المعتمدة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛

٢٩ - **توحيب** بالجهود التي يواصل الاتحاد الأفريقي بذلها لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتنمية الاجتماعية و**تدعمها**، وتشير في هذا الصدد إلى عقد المرأة الأفريقية الذي أعلنه مؤتمر الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٠٩^(٣٢)، وسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن مسائل الجنسين^(٣٣)، وإطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا، وإعلان ويندهوك بشأن التنمية الاجتماعية^(٣٤)، الذي اعتمده المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛

٣٠ - **تشجع** هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على دعم جهود البلدان الأفريقية في مجالي تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين؛

٣١ - **تشجع** الأمم المتحدة على العمل مع الاتحاد الأفريقي وشركائه لضمان زيادة فعالية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبيانات رئيس المجلس المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما فيها القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المؤرخ

(٣٢) انظر A/63/848، المرفق الثاني، المقرر (XII) Assembly/AU/Dec.229.

(٣٣) المرجع نفسه، المرفق الأول، المقرر (XIV) EX.CL/Dec.487.

(٣٤) المرجع نفسه، المقرر (XIV) EX.CL/Dec.473.

- ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢١٠٦ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣؛
- ٣٢ - تشير إلى قرارها ٢٥٠/٦٣ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والمتعلق بإدارة الموارد البشرية، وتحت الأمين العام على تشجيع منظومة الأمم المتحدة على العمل، في إطار القواعد والأنظمة القائمة، من أجل كفالة التمثيل الفعال والعادل للرجال والنساء الأفارقة في المستويات العليا ومستويات وضع السياسات في مقر كل مؤسسة من مؤسساتها وفي ميادين عملها الإقليمية؛
- ٣٣ - تشجع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على الاضطلاع بمبادرات مشتركة لإقامة شراكات في أفريقيا عن طريق جهات عدة منها مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة للشراكات؛
- ٣٤ - ترحب بإنشاء آلية رصد لاستعراض الالتزامات المقطوعة لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا وتتطلع في هذا الصدد إلى أن يقدم الأمين العام في دورتها التاسعة والستين تقريره الأول من سلسلة التقارير التي يقدمها كل سنتين بهذا الشأن؛
- ٣٥ - تهيب بالأمين العام ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام، بالتعاون فيما بينهما، بإجراء استعراض كل سنتين للتقدم المحرز في التعاون القائم بين المنظمتين، وتطلب إلى الأمين العام تضمين تقريره المقبل نتائج هذا الاستعراض؛
- ٣٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.